

6- معوقات التكفل بالتلاميذ المتأخرين دراسيا:

ويمكن إجمالها في :

1- غياب الكفاءة في التأطير:

تفتقر أغلب المؤسسات التربوية الجزائرية للمتخصصين في التربية العلاجية والتعليم المكيف، أو إلى معلمين متخصصين في التعليم المكيف الأمر الذي زاد تأطير هذه الأقسام سوءاً، بالإضافة إلى تحجج بعض المفتشين من فتح هذه الأقسام.

2 - الدور السلبي للأسرة:

رغم أهمية الدور الذي يمكن للأسرة أن تقوم به في هذا المجال، إلا أن هذا الدور كثيراً ما يتأثر سلباً بالنظر لضعف التنسيق والاتصال بينها وبين المدرسة ، خاصة أنه وفي ظل الفراغ القانوني ليس هناك ما يلزم الطرفين على القيام بذلك، وإذا كانت المدرسة تتحاشى الاستعانة بالأسرة، باعتبارها شريكا وطرفا فاعلا في العملية التربوية، فإن هذه الأخيرة لا تكون مستعدة للقيام بهذا الدور في أغلب الأحيان، وذلك يرجع إما لجهلها أو لسلبيتها ورفضها الإقرار بالأمر الواقع، إذ كثيراً ما يصر الأولياء على أن أبناءهم ليسوا في حاجة إلى تعليم مكيف، ويدخلون في صراع مع المدرسة بدلا من التعاون معها لمصلحة أطفالهم، وطبعاً يصعب الحديث عن تحقيق نتائج إيجابية في مثل هذه الحالات.

بالإضافة إلى غياب جمعية أولياء التلاميذ والتي أوكل إليها دور التنسيق بين الأسرة والمدرسة وخلق جو من الاتصال بين هاذين الطرفين، و إذا توفرت هذه الجمعية فغالبا ما يرأسها من لا علاقة له بقطاع التربية.

3- محدودية دور مستشار التوجيه والإرشاد:

بالنظر لطبيعة تكوينه (ليسانس في علم الاجتماع أو علم النفس وعلوم التربية)، كما أن عدم استفادته من أي تكوين متخصص قبل الالتحاق بمنصب عمله يجعله غير مؤهل للقيام بالأدوار المنوطة به، كما حددها القرار الوزاري المؤرخ في 13/11/1992 ، وخاصة ما تعلق منها بالدعم والمتابعة التي تتطلب تحكما كبيرا في دراسة الحالة وتقنيات التحليل النفسي، والقدرة على

التواصل مع هذه الفئة من التلاميذ، والتنسيق مع باقي الاطراف الفاعلة والمؤثرة في العملية التعليمية (معلم قسم التعليم المكيف، مدير المدرسة، مفتش المقاطعة الأولياء) وبالنظر لاتساع رقعة مقاطعة التدخل التي يكلف بها مستشار التوجيه والإرشاد (عدة ثانويات مع الاكmalيات التابعة لها بالإضافة أقسام التعليم المكيف إن وجدت بالمقاطعة)، وكذلك تنوع النشاطات الموكلة إليه (الإعلام المدرسي، التقويم، التوجيه، الدعم والمتابعة، التكوين، البحوث والدراسات)، فإنه يصعب عليه تغطية نشاط واحد داخل مقاطعته، بالإضافة الى المهام المتجددة والتي تزيد من العبء عليه مثل (لجنة الإرشاد والمتابعة الخاصة بتلاميذ الأولى متوسط .

4- محدودية تدخل الطب المدرسي:

أحيانا تكون أسباب التأخر المدرسي عند التلميذ صحية (مرض عضوي مثلا)، وهنا يصبح تدخل الطب المدرسي في الوقت المناسب، وبالفعالية والسرعة المطلوبة، كفيل بمعالجة التلميذ وتجنبيه الوصول إلى أقسام التعليم المكيف التي تكون في مثل هذه الحالات سببا في تأزيم وضعيته بدلا من معالجتها، والملاحظ أنه وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لتفعيل دور الطب المدرسي، إلا أنه تبقى الحاجة ماسة إلى مزيد من المجهودات، وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي التي يكون فيها التلميذ بحاجة إلى تنشئة صحية سليمة وتكفل طبي يقيه العديد من الامراض التي قد تكون سببا في تأخره الدراسي.

5- محدودية دور اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية:

بالنظر لتشكيلة هذه اللجنة، وفترات اجتماعاتها، وكذا طبيعة الظروف التي تعمل فيها، وتواضع الإمكانيات التي توضع تحت تصرفها، فإنه من الصعب أن ننتظر من اللجنة تأدية مهامها في ظروف حسنة، هذا أن أمكن لها الاجتماع لوضع رزنامة اللقاءات الأولى.

